



المعهد العربي للتخطيط بالكويت
Arab Planning Institute - Kuwait

منظمة عربية مستقلة

السياسات الصناعية في ظل العولمة

سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية
العدد المائة والحادي عشر - مارس/ آذار 2012 - السنة الحادية عشر

أهداف «جسر التنمية»

إن إتاحة أكبر قدر من المعلومات والمعارف لأوسع شريحة من أفراد المجتمع، يعتبر شرطاً أساسياً لجعل التنمية قضية وطنية يشارك فيها كافة أفراد وشرائح المجتمع وليس الدولة أو النخبة فقط. كذلك لجعلها نشاطاً قائماً على المشاركة والشفافية وخاضعاً للتقييم والمساءلة.

وتأتي سلسلة «جسر التنمية» في سياق حرص المعهد العربي للتخطيط بالكويت على توفير مادة مبسطة قدر المستطاع للقضايا المتعلقة بسياسات التنمية ونظرياتها وأدوات تحليلها بما يساعد على توسيع دائرة المشاركين في الحوار الواجب إثارته حول تلك القضايا حيث يرى المعهد أن المشاركة في وضع خطط التنمية وتنفيذها وتقييمها من قبل القطاع الخاص وهيئات المجتمع المدني المختلفة، تلعب دوراً مهماً في بلورة نموذج ومنهج عربي للتنمية يستند إلى خصوصية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمؤسسية العربية، مع الاستفادة دائماً من التوجهات الدولية وتجارب الآخرين.

والله الموفق لما فيه التقدّم والازدهار لأمتنا العربية،،،

د. بدر عثمان مال الله
مدير عام المعهد العربي للتخطيط بالكويت

المحتويات

2	أولاً: العولمة وتداعياتها على تنمية الدول النامية
4	ثانياً: التنمية في ظل العولمة
7	ثالثاً: السياسة الصناعية والتنمية
9	رابعاً: فشل السياسات الصناعية في ظل حماية الواردات
11	خامساً: السياسات الصناعية في ظل ترويج الصادرات
12	سادساً: السياسات الصناعية والنظام التجاري العالمي
13	سابعاً: القواعد التجارية المتعددة الأطراف وأدوات السياسات الصناعية
16	ثامناً: هل انتهت السياسة الصناعية في ظل العولمة؟
18	تاسعاً: السياسات الصناعية والتقانة
19	عاشراً: ملاحظات ختامية
22	المراجع

السياسات الصناعية في ظل العولمة

إعداد : بلقاسم العباس

موجة جديدة من العولمة القائمة على الاستعمار والإمبريالية. وتماشيا مع القوى الإمبريالية، فقد توسعت رقعة العولمة من خلال نشاط شركات الهند الشرقية البريطانية والهولندية. كما أدى عصر الاكتشافات الجغرافية إلى تطور العولمة، حيث تم إدماج أفريقيا وأوراسيا في تبادل مع العالم الجديد، حيث بدأت الإمبراطورية الليبرالية نهاية القرن الخامس عشر بإرسال الرحلات الاستكشافية حول رأس الرجاء الصالح التي انتهت باكتشاف أمريكا من قبل كريستوفر كولومبس في بداية القرن السادس عشر. بعد ذلك بدأ البرتغاليون بتأسيس مناطق تجارية من أفريقيا إلى آسيا والبرازيل للتعامل مع المنتجات المحلية مثل الذهب والتوابل والخشب وتأسيس مركز تجاري عالمي تحت إدارة شركة إمبراطورية تسمى بيت الهند.

يقصد بالعولمة الاقتصادية و المالية عملية تفاعل وتشابك الاقتصادات المستقلة في ما بينها من خلال تعاضم المبادلات التجارية والمالية وانتقال البشر ما بين مختلف الأمم. شكلت الثورة الصناعية والاختراعات في مجال النقل ما يسمى الموجه الأولى للعولمة الحديثة. حيث زادت المبادلات التجارية إجراء زيادة العرض من الإنتاج الصناعي بفضل الاكتشافات وانخفاض تكلفة النقل.

أولاً: العولمة وتداعياتها على تنمية الدول النامية العولمة القديمة

عرف العالم منذ القدم عدة موجات منفصلة ومختلفة لما يعرف بظاهرة العولمة. وعموما يقصد بالعولمة الاقتصادية والمالية بأنها عملية تفاعل وتشابك الاقتصادات المستقلة في ما بينها من خلال تعاضم المبادلات التجارية والمالية وانتقال البشر ما بين مختلف الأمم سعياً للهجرة والسياحة والتعلم أو للقيام بمختلف الأعمال. وهناك من يرى أن أشكالاً بدائية ومختلفة من هذه الارتباطات وجدت منذ الألفية الثالثة قبل الميلاد. ففي عصر الإمبراطورية الاغريقية امتدت طرق التجارة من أسبانيا إلى الهند، وازدهرت مراكز حضرية تجارية عدة مثل الإسكندرية وأثينا. كما ظهرت أشكال من التجارة خلال عهد الإمبراطورية الرومانية التي مهدت إلى ظهور تجارة طريق الحرير الذي امتد من الصين إلى روما. كما ساهمت النهضة الإسلامية في المراحل الأولى من العولمة حيث قام التجار والمستكشفون بعولمة تجارة المحاصيل ونقل المعرفة والتكنولوجيا. ففي حقبة الحضارة الإسلامية، راجت تجارة السكر والقطن وأدى تعلم العربية والتوافد إلى الحج إلى انتشار الثقافة المدنية. وساهمت الإمبراطورية المنغولية أيضاً في تعزيز تجارة طريق الحرير وظهور أول خدمة بريد. كذلك فقد أدى ظهور القوة البحرية الأوروبية في القرنين السادس والسابع عشر إلى

واستمر الاندماج مع الاستعمار الأوروبي لأمريكا وتطبيق التبادل الكولومبي (مبادلة الأشجار، والحيوانات والغذاء والعبيد) الذي أدى إلى انتشار الأوبئة وتشابه الثقافة ما بين الشطرين الشرقي والغربي للأطلسي. وتعتبر هذه الحركة من أهم حركات العولمة في ما يخص البيئة والزراعة والثقافة، حيث ساهمت المحاصيل الجديدة التي تم استيرادها من أمريكا في القرن السادس عشر إلى تسارع وتأثر النمو السكاني في أوروبا.

العولمة الحديثة

شهد القرن التاسع عشر ظهور العولمة في شكلها الحديث، حيث سمحت الثورة الصناعية بإنتاج السلع على نطاق واسع وظهور الفائض منها باستخدام تقييم العمل الحديث واقتصاد الغلة، كما ساهمت الزيادة السكانية في استدامة الطلب على هذه المنتجات. وأخذت العولمة شكلها تحت تأثير الإمبريالية في القرن التاسع عشر. فبعد حرب الأفيون واستعمار الصين والهند أصبح سكان المستعمرات مستهلكون للمنتجات الأوروبية، وفي هذه الفترة تم إدماج جنوب الصحراء الأفريقية وجزر المحيط الهادي في المنظومة التجارية العالمية من خلال التخصص في تصدير الموارد الأولية. كما أدى اكتشاف هذه المناطق واستعمارها إلى استغلال واسع للمنتجات الطبيعية وساهمت في دفع عجلة التجارة ما بين الدول الإمبريالية والعالم الجديد.

شكلت الثورة الصناعية والاختراعات في مجال النقل ما يسمى الموجة الأولى للعولمة الحديثة، حيث زادت المبادلات التجارية جزاء

إرتفاع العرض من الإنتاج الصناعي والذي يعود إلى الاكتشافات وانخفاض تكلفة النقل، خاصة مد خطوط السكك الحديدية وتطور وسائل النقل عبر الأنهار. كما أدت بعض السياسات التجارية التي طبقتها فرنسا وبريطانيا آنذاك إلى مزيد من التدفقات ما بين أوروبا والمستعمرات، بالإضافة إلى تطور التجارة عبر الأطلسي مع أمريكا. واستمر تطور التشابكات وارتفاع تدفقات التجارة ورؤوس الأموال حتى نشوب الحرب العالمية الأولى، حيث ظهرت النزعة الحمائية ما بين الدول الأوروبية، التي لجأت إلى تطبيق الحماية الجمركية وفرض القيود على رؤوس الأموال.

وأدى نشوب هذه الحروب التجارية إلى تقلص التدفقات التجارية وخاصة جراء أزمة الكساد الكبرى، بالإضافة إلى الحرب العالمية الثانية التي زادت من النزعة الحمائية. كما بدأت بعد الحرب العالمية الثانية الموجة الثانية للعولمة من خلال دخول الدول الأوروبية في إتفاقيات اندماج تجاري، كما أدى نشوء الكتلة الشرقية إلى قيام تجارة بينية بين هذه الدول، بالإضافة إلى تعزيز التجارة عبر الأطلسي. وزاد من حدة هذه التدفقات تحرير التجارة ما بين الدول المتقدمة، واستمرار الاختراعات وتطور النقل الجوي والبحري واكتشاف وسائل الاتصال الحديثة وانتشارها.

بعد الحرب العالمية الثانية، بدأت السياسات التجارية تتجه نحو تقليل القيود التجارية التي ظهرت في فترة ما بين الحربين، وكللت باتفاق بريتون وودز وإنشاء مؤسسات دولية لإدارة عملية العولمة. كما تم دفع العولمة من طرف تعاضم دور الشركات المتعددة الجنسية

التجارية. وتزامن ذلك تقريباً مع انهيار المعسكر الشرقي وسقوط الاتحاد السوفييتي، بالإضافة إلى دخول العديد من الدول النامية في أزمة اقتصادية حادة إقتضت إعادة جدولة الديون بصفة واسعة مقابل إجراء إصلاحات اقتصادية ومالية تحت رعاية صندوق النقد الدولي، حيث شكلت سياسات التثبيت والتعديل الهيكلي، ومنها تحرير التجارة الخارجية وتقليل القيود الإدارية على عمل الأسواق العامل الحاسم في رفع التدفقات التجارية الخارجية. وفي الأخير أدى بروز الاقتصاد الليبرالي بقوة إلى إعادة هيكلة منظمة التجارة العالمية ودفع الدول نحو المزيد من تحرير التجارة في العديد من القطاعات، وخاصة في مجال الخدمات والاستثمار وفرض قيود على الحماية الفكرية.

بدأت الموجة الثالثة للعولمة في منتصف ثمانينات القرن الماضي، حيث ساهمت الاختراعات الحديثة في مجال التكنولوجيا والمعلومات، خاصة إختراع الإنترنت إلى تخفيض تكلفة الاتصال.

ثانياً: التنمية في ظل العولمة

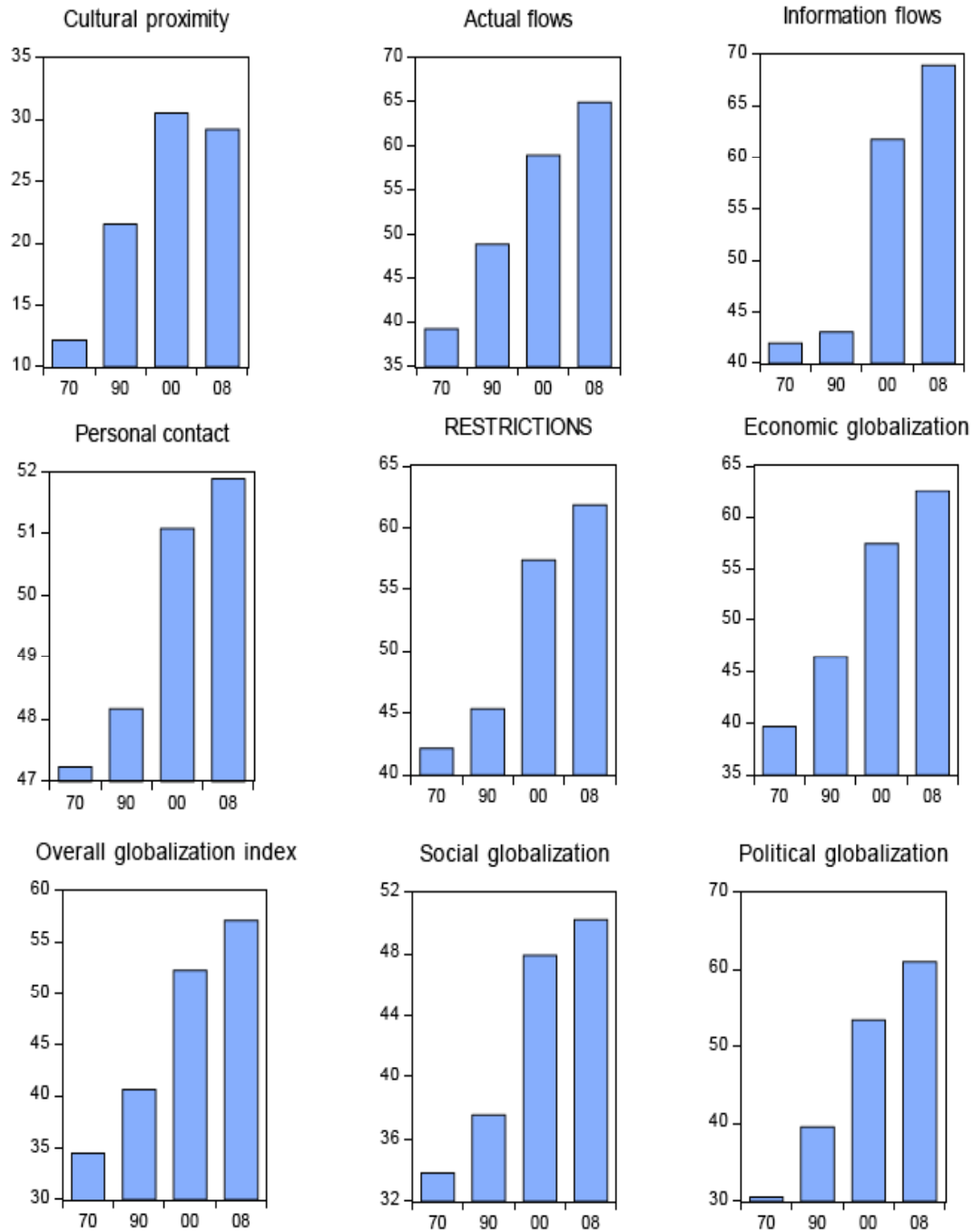
تسعى الدول النامية إلى إحداث تنمية اقتصادية وإجتماعية مُستدامة، وتعزيز تنميتها البشرية من خلال تجنيد الموارد المتاحة لها وتوظيفها في خدمة التنمية، من خلال تنفيذ سياسات تنموية متعددة ذات محتويات مختلفة، من حيث الأهداف والوسائل والأدوات. وإذا أخذنا معيار الناتج المحلي الإجمالي للفرد بأسعار القوة الشرائية

وكذلك جراء التبادل الواسع للأفكار الجديدة في العلوم والتقانة. وتم تصدير الثقافة الغربية من خلال سيطرة الإعلام والسينما والتلفزيون والراديو والموسيقى المسجلة. كما لعب تطور النقل والاتصالات دوراً في انتشار العولمة، التي قللت تكاليف التجارة الخارجية. كما لعب استخدام السياسة التجارية والدبلوماسية في الضغط على الدول النامية لتحرير تجارتها وحرية التبادل لرؤوس الأموال دوراً حاسماً في تعميق العولمة.

وبعد الحرب العالمية الثانية، بدأ أغلب الدول النامية في الحصول على استقلالها، وبدأت الدول تخوض غمار تجربة التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع تصدر الحكومات والقطاع العام الدور التنموي الأساسي وتركيز أغلب التجارب التنموية على تطوير وتنمية الصناعة الوطنية من خلال حمايتها، أملاً في تحقيق إحلال الواردات وتقليص أثر تقلبات أسعار المواد الأولية والزراعية، التي تعتمد عليها هذه الدول. ونتيجة الاعتماد الواسع على الديون الخارجية لتمويل المشاريع التنموية وكذلك انخفاض الفعالية في العديد من هذه المشاريع، فقد اضطر العديد من الدول النامية إلى إعادة النظر في استراتيجية تنميتها نتيجة للارتفاع الكبير في خدمة المديونية.

وقد بدأت الموجة الثالثة من العولمة في منتصف ثمانيات القرن الماضي، حيث ساهمت الاختراعات الحديثة في مجال التكنولوجيا والمعلومات، خاصة إختراع الإنترنت في تخفيض تكلفة الاتصال والحصول على المعلومات حول الأسواق والبحث عنها وربط العلاقات

شكل رقم (1): تطور العولمة (1970-2008)



المصدر: مؤشر KOF للعولمة المتوفر على الموقع <http://globalization.kof.ethz.ch/>

المتعادلة كمعيار بسيط لقياس مستوى التنمية الاقتصادية، فإن الدول النامية التي تضم مجموعة الدول ذات الدخل المتدني والمتوسط وهي تمثل أغلب دول العالم (145 دولة من أصل 216 دولة) فإن مستوى هذه التنمية قد ارتفع خلال الثلاثين سنة الماضية (1980-2010) من 2450 دولار عالمي إلى 5139.6 بمعدل نمو وسطي قدره 2.6% وهو معدل نمو أعلى من نمو مجموعة الدول ذات الدخل المرتفع والتي نمت بـ 1.8% سنوياً، مما سمح للدول النامية برفع دخلها النسبي من 13% في سنة 1980 إلى 16% في سنة 2010. ويلاحظ أن مجموعة الدول العربية قد نمت دخل الفرد فيها بـ 0.8% فقط، مما أدى إلى تراجع الدخل النسبي من 30% إلى 22%. ومن المعلوم أن عملية التنمية الاقتصادية تصاحبها تحولات هيكلية عميقة في بنية الاقتصاد، من أهمها تراجع حصة القطاع الزراعي من الناتج وارتفاع حصة الصناعات التحويلية وكذلك تحول بنية التجارة الخارجية. وتعتمد سرعة التحولات الهيكلية على جملة من الخصائص الهيكلية للدول النامية، أهمها مدى تمتع الدولة بهبة الموارد الطبيعية وبحجمها، بالإضافة إلى توجهها التجاري. وقد أفرزت دراسات التحول الهيكلية أن الدول الصغيرة ذات الهبات العالية من الموارد الطبيعية تتجه لأن تكون دولاً منفتحة ذات تخصص أولي، بينما الدول الكبيرة ذات الهبات العالية من الموارد الأولية ستكون فيها عملية التصنيع بطيئة ومؤجلة. أما الدول التي تفتقد إلى موارد طبيعية معتبرة، فإنها تلجأ إلى تسريع عملية التصنيع كوسيلة فعالة لرفع مستويات الدخل ورفاهية السكان.

ويلعب حجم الاقتصاد دوراً معتبراً في تحديد فحوى السياسات التنموية والتوجه التجاري للدول. حيث تميل الدول الكبيرة ذات الأسواق الداخلية الواسعة إلى الانغلاق والتوجه نحو تطبيق سياسات إحلال الواردات، أما الدول الصغيرة، فإنها على العكس، تميل للانفتاح وتتجه نحو تطبيق سياسات ترويج الصادرات. ويلعب التمويل الخارجي دوراً حاسماً في تقليل حدة قيد الموارد، فقد لجأت أغلب الدول الكبيرة التي انتهجت سياسات التوجه الداخلي إلى الديون الخارجية كمصدر رئيسي لتمويل التنمية، أما الدول المنفتحة، فقد ساهم فيها الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدات دوراً مكماً للديون. ونظراً لحدة قيد ميزان المدفوعات، الذي يتفاقم خاصة في الدول ذات التوجه الداخلي، فإن أغلب الدول لا يمكنها الاستمرار في الاعتماد على التدفقات المالية الخارجية، وقد تتجه نحو التحول من التوجه الداخلي إلى التوجه الخارجي. وهنا يمكن التمييز بين مجموعتين من الدول، المجموعة الأولى تلك الدول التي تمادت في تطبيق التوجه الداخلي حتى وصلت إلى أزمة مديونية في ثمانينات القرن الماضي (دول أمريكا اللاتينية والأفريقية) واضطرت إلى إرتفاع سياسات صندوق النقد الدولي القاضية بالتحول نحو اقتصاد السوق، والمجموعة الأخرى (دول جنوب شرق آسيا) التي استخدمت التوجه الداخلي لتطوير صناعة محلية في بداية الأمر، وثم تحولت تدريجياً نحو التوجه الخارجي مع تطبيق سياسات صناعية متعددة تهدف إلى ترويج الصادرات وبناء قدرة تنافسية وتطويع التقانة، مما سمح لها بالتحول من دول فقيرة إلى دول صناعية حديثة.

(1945-1995) إلى منظمة التجارة العالمية وقوانينها الصارمة في مجال القواعد الليبرالية التجارية، إلى الاعتقاد بعدم إمكانية إعادة نقل تجربة النمر الآسيوية، وذلك لتعارض فحوى السياسات الصناعية مع مبادئ النظام التجاري العالمي الجديد.

يرى العديد من الباحثين أن "السياسة الصناعية" لم تمت ولا زالت ضرورية وإنما يجب إعادة تكييفها مع مقتضيات منظومة التجارة العالمية. وهنا يجب الاعتراف بأن هامش التحرك المسموح به ضيق جداً. فالاقتصاديون الهيكليون يرون أن إخفاق السوق لا يسمح بالتنمية الصناعية في ظل الوفورات الخارجية ومشاكل تنسيق قرارات الاستثمار. وعلى عكس المدرسة الهيكلية، يرى الليبراليون أن نجاح دول جنوب شرق آسيا لم يكن بسبب السياسات الصناعية الانتقائية، وإنما بسبب جودة السياسات الاقتصادية الكلية، والانفتاح واحترام قواعد إقتصاد السوق والتوازنات الكبرى للاقتصاد، خاصة في مجال مراعاة تحديد منظومة الأسعار عند مستواها التوازني. إن المدرسة الليبرالية ترى أنه لا يجب تطبيق سياسات انتقائية، بل أنها تزعم أن هذه السياسات بحد ذاتها تؤدي إلى تشويه آلية تخصيص الموارد وتضعف فعالية الأداء الاقتصادي، مما يجب تطبيق سياسات متجانسة لا تفرق بين القطاعات وتركز على السياسات الشاملة.

ثالثاً: السياسة الصناعية والتنمية تعريف السياسة الصناعية

يعرف البنك الدولي السياسة الصناعية على أنها "الجهود الحكومية لتعديل

خضعت استراتيجية التنمية التي اتبعتها الدول النامية إلى نقاش واسع وتقييم طويل من قبل الاقتصاديين المهتمين بالموضوع، وخاصة حول أسباب فشل سياسات الإحلال التي اتبعتها دول أمريكا اللاتينية ونجاح سياسات الترويج التي اتبعتها دول جنوب شرق آسيا. ويعزى نجاح الدول الآسيوية إلى طبيعة السياسات الصناعية الذكية التي وفرت الحماية للصناعة المحلية في بداية مرحلتها التنموية ثم نقلتها تدريجياً نحو الأسواق الخارجية، مع المحافظة على دعم الصناعات، مقابل تحقيق أهداف تنموية محددة من قبل متخذي القرار.

يعزى نجاح الدول الآسيوية إلى طبيعة السياسات الصناعية الذكية التي استخدمتها، والتي وفرت الحماية للصناعة المحلية في بداية مرحلتها التنموية، ثم نقلتها تدريجياً نحو الأسواق الخارجية، مع المحافظة على دعم الصناعات مقابل تحقيق أهداف تنموية محددة من قبل متخذي القرار. وقد طبقت هذه السياسات في فترة سمح بها النظام التجاري العالمي لهذه الدول بنقل التقانة عبر "التقليد المباشر" والتغاضي عن شروط المنافسة في الأسواق الدولية.

وقد تم تطبيق هذه السياسات الصناعية الذكية في فترة سمح بها النظام التجاري العالمي لهذه الدول بنقل التقانة عبر «التقليد المباشر» والتغاضي عن شروط المنافسة في الأسواق الدولية. وأدى التغيير في النظام التجاري العالمي من إتفاقية الجات

(الدعم والتعرفة). ويبرر هذا الدعم على أساس وفورات ديناميكية مثل التعلم عبر الممارسة أو التعلم من خلال العمل (على هذا الأساس يجب دعم التعلم الخارجي عن نطاق المؤسسة).

لنجاح الصناعات الجينية يجب أن يكون الدعم مرتبطاً بحجم الوفورات وكذلك يجب أن يكون اختيار أدوات السياسة مرتبطاً بطبيعة إخفاق السوق، وهذا يتوجب دعماً تكون قاعدته نفس المتغير الذي يسبب هذا الإخفاق. ويجب إختيار معدل الدعم بحيث يكون الأثر أمثلياً. وإذا ما تعدت هذه الضريبة المستوى المنشود فإنها تخلق أثراً سلبية على بقية الاقتصاد. ويقاس أثر الدعم على باقي الاقتصاد بالنظر إلى معدلات الحماية الفعلية، التي تأخذ الأثر على المدخلات والمخرجات.

البنية الصناعية لترويج النمو المبني على الإنتاجية". كما أن السياسة الصناعية ليست حكراً على القطاع الصناعي بل يمكن تطبيقها على كل القطاعات. بالإضافة إلى ذلك، فإن الدول تضع أهدافاً متعددة للسياسات الصناعية مثل التشغيل، والتصدير، والإنتاج، والواردات، وتوزيع الدخل وأهداف غير اقتصادية (سياسية) مثل تعزيز السيادة الوطنية وتحقيق الاستقلال الاقتصادي.

يرجع تبرير تدخل الحكومة من خلال تبني السياسة الصناعية إلى الاعتقاد "بإخفاق الأسواق" الناجم عن الوفورات الخارجية، وفقدان الأسواق المبرر الأساسي للسياسة الصناعية هو حماية الصناعة الجينية عبر حماية الواردات

إطار رقم (1): شروط نجاح الصناعة الجينية

- تخفيض التكاليف عبر الزمن يتوافق ويعوض ارتفاع التكاليف خلال فترة الدعم.
- الدعم ليس مفتوحاً لكل الصناعات بدون شرط.
- يجب أن يكون وجود الوفورات وتقديم الدعم مربوطاً بأداء الصناعة (مثل رفع الفعالية أو خفض التكاليف).
- إلغاء الدعم تدريجياً عبر فترة محددة.
- إختيار أداة للدعم متوافقة مع الوفورات وليس بالاحتم التعرفة أو دعم الإنتاج بل يجب أن تكون مرتبطة بعمليات الإنتاج أو عمل محدد مرتبط بالتعلم.

تفسير آخر مبني على مفهوم التنمية التقانية وسياسات تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.

تاريخ السياسات الصناعية

تطورت مناهج وأدوات السياسات الصناعية مع تغيرات الفكر التنموي، وكذلك

توجد في الأدبيات عدة تبريرات للتدخل الحكومي وتوفير الحماية للصناعة المحلية، من أهمها ما يسمى بالحلول المثلى من الدرجة الثانية، وذلك لوجود اختلافات لا يمكن القضاء عليها (بعض السلع تستوجب المراقبة وفرض التعرفة عليها). وهناك

بناء منافع نسبية جديدة مبنية على التقانة ورأس المال البشري. ولمواجهة هذه القيود الهيكلية، فإن سياسات الدول تركز على تطوير المنافسة في السوق المحلية لما للواردات من دور في نقل التقانة، وبالتالي فإنها تؤثر على الإنتاجية وتساهم في استيعاب التقانات الجديدة والمعرفة. وهناك سياسات أخرى تساهم في تطوير الصادرات مثل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمساهمة في شبكات الإنتاج الكونية، والسياسات الاقتصادية الكلية الملائمة، والبنى التحتية المتطورة وكذلك الخدمات الداعمة، وسياسات تطوير رأس المال البشري وسياسات بناء القدرة التقانية، مثل تطوير نشاط البحوث والتطوير، والتعليم وإنشاء الصناعات العنقودية.

رابعاً: فشل السياسات الصناعية في ظل حماية الواردات

في ظل نموذج إحلال الواردات تعتبر الحماية الفعلية أهم مؤشر لنجاح هذه السياسة ولتصحيح إخفاقات السوق الناجمة عن الوفورات الخارجية وغياب الأسواق وغيرها من إخفاقات الأسواق. وقد طبق نموذج إحلال الواردات في دول شجعت القطاع الخاص على خوض غمار التنمية الصناعية من خلال توفير الحماية للصناعة الأجنبية، وتطبيق واسع للحماية، مثل فرض معدلات التعرفة المرتفعة وأشبه التعرفة، وتوجيه القروض، وتثبيت سعر الصرف، وفرض نظام سعر صرف متعدد، ومراقبة الصرف والتحكم في سوق الصرف. وفي تجارب أخرى، أخذت الحكومات على عاتقها عملية بناء الصناعات الوطنية، من خلال شركات القطاع العام في الصناعة التحويلية. وفي أغلب تجارب دول أمريكا اللاتينية وأفريقيا، التي طبقت قبل منتصف ثمانينات القرن الماضي

نتيجة لتغير البيئة الخارجية. كما تطورت السياسات الصناعية عبر عدة مراحل يُمكن تصنيفها إلى: مرحلة إحلال الواردات، ومرحلة ترويج الصادرات، وتوجه الدول نحو تطوير البنية التحتية للاستجابة لمتطلبات اقتصاد المعرفة والتخصص في إنتاج السلع والخدمات ذات التقانة العالية. وقد تطورت السياسات والأدوات وتغيرت حسب مقتضيات تطور الاقتصاد مثل حجم السوق، والصادرات الخارجية، وعدم فعالية سياسة إحلال الواردات وكذلك حاجة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للحصول على الأسواق والتقانة. وتأثرت السياسات بالعوامل الخارجية، مثل المنافسة، والتغير التقني، والضغوطات من العملاء التجاريين وكذلك الأزمات المالية.

كما أن التحولات التقانية المتسارعة والتطورات في قطاعات النقل، والمواصلات والإنتاج والترويج والتوزيع وفي طرق الإدارة قد سرعت وتأثر العوثة وقللت من المزايا النسبية التقليدية في عمليات الإنتاج الواسعة. فقد أصبح فإن الإنتاج مرتبطاً بسلسلة عالمية تتبع انخفاض التكلفة والإنتاجية والمعطيات التقانية والبيئية. وعليه فإن الصناعة تشهد عملية إعادة هيكلة على الصعيد العالمي، وسوف تستمر هذه العملية تحت الضغوط التقانية والبيئية، وذلك لمحاولة الشركات المتعددة الجنسية التحكم في التكلفة والإنتاجية وتجاوز هذه القيود.

كما تواجه الدول انخفاض التنافسية والإنتاجية في محاولة منها لإعادة هيكلة صناعاتها والحفاظ على الميزات النسبية التقليدية الناجمة عن انخفاض التكلفة، وفي نفس الوقت

طبق نموذج إحلال الواردات في دول شجعت القطاع الخاص على خوض غمار التنمية الصناعية، من خلال توفير الحماية للصناعة الجينية، وتطبيق واسع للحماية مثل فرض معدلات التعرف المرتفعة، وأشباه التعرف، وتوجيه القروض، وتثبيت سعر الصرف، وفرض نظام سعر صرف متعدد ومراقبة الصرف.

أدت الحماية المفرطة والتدخل البيروقراطي السافر في تحديد الأسعار والأجور إلى حدوث اختلال هيكلي في الاقتصاد وانخفاض معتبر في الإنتاجية، مما أدى إلى تعرض هذه الاقتصادات إلى أزمة فائقة في منتصف ثمانينات القرن الماضي جراء تطبيق سياسات نقدية متشددة في الدول الصناعية لمحاربة التضخم، تمثلت بارتفاع قوي في أسعار الفائدة في الأسواق الدولية وارتفاع شديد في قيمة الدولار.

إطار رقم (2): أدوات السياسة الصناعية

استخدمت الدول النامية طيفاً واسعاً من السياسات التي يمكن أن تصنف ضمن السياسة الصناعية، ويمكن تجميعها في ثلاثة مجموعات سياسات أساسية: الأسواق الخارجية، والمنتجات وعوامل الإنتاج:

السوق الخارجية: حماية الصناعات المحلية من الواردات وتتمثل الأدوات أساساً في:

- التعرف على الواردات - الحصص - الترخيص - المحتوى الوطني.
- تشجيع الصادرات لمساعدة الصناعات للوصول إلى الأسواق الخارجية:
- دعم الصادرات
- مناطق ترويج الصادرات
- دعم القروض (مربوطة بأهداف التصدير)

التدخل في سوق الإنتاج: لتطوير المنافسة في الأسواق الداخلية تتضمن قوانين المنافسة وتنظيم الأسواق.

التدخل في أسواق عوامل الإنتاج: متطلبات سياسات الأداء والقيود على الاستثمار الأجنبي المباشر، بحيث تحقق الدول المضيئة آثاراً إيجابية. التدخل في الأسواق المالية وأسواق رأس المال بغية تصحيح تشوهات الأسواق وترويج الصناعات الجينية وحماية الصناعات المتهالكة أو إخراج الصناعات.

تتكون الإجراءات من:

- تطوير مؤسسات تمويل التنمية (بنوك تنمية).
- توفير دعم رأس المال.
- الأولويات للحصول على القروض.

التدخل في سوق العمل

أهداف الفعالية والعدالة، مثل تطوير الموارد البشرية عبر التعليم والتدريب والثاني عبر إدراج حدود الأجور الدنيا وشبكات الأمان.

إطار رقم (3) : معدلات الحماية الاسمية (NRP) والفعلية (ERP)

$$NRP = (P - P^*) / P^*$$

P^* = السعر الأجنبي الخالي من القيود التجارية (التجارة الحرة)

$$ERP = (V - V^*) / V^*$$

V = القيمة المضافة المحلية لوحدة الإنتاج الواحدة بما فيها التعرفة على السلع ومدخلاتها.

V^* = القيمة المضافة في حال تجارة حرة.

$$V = t_p P_t - t_i P_i X$$

V^* = القيمة المضافة في حال تجارة حرة $t=0$.

1 طن من الحديد سعره \$1000 في السوق العالمية ولإنتاجه يحتاج 1 طن من خام الحديد بسعر \$600 في السوق الدولية. في هذه الحالة فإن القيمة المضافة ستكون \$1100. يفترض أن تعرفة 20% تفرض على واردات الحديد ولا توجد تعرفة على خام الحديد.

$$ERP = \left(\frac{1200 - 600}{400} \right) = 1.5 \quad 50\%$$

على فرض أنه لا توجد تعرفة على واردات الحديد بل يفرض تعرفة 33% على واردات خام الحديد.

$$ERP = \left(\frac{1000 - (600 + 200)}{400} \right) = 0.5 \quad -50\%$$

الدول لا تمتلك موارد طبيعية معتبرة باستثناء الزراعة، ولا تمتلك هبات طبيعية ولا ميزة نسبية موروثية، وتمكنت هذه الدول من التحول إلى دول صناعية حديثة ورائدة في مجال التقانة. وبالرغم من النقاش الطويل حول أسباب نجاح هذه الدول وسرها، فإن السياسات الصناعية التي طبقتها هذه الدول تلقى حيزاً رحباً ضمن تفسير أسباب النجاح. ويدور النقاش حول الحماية وإحلال الواردات ضمن هذه الاستراتيجيات وانتقالها التدريجي إلى سياسة توجه خارجي، وكذلك يدور النقاش حول طبيعة السياسة الصناعية الانتقائية التي طبقتها هذه الدول.

خامساً : السياسات الصناعية في ظل ترويج الصادرات

اتجهت دول جنوب شرق آسيا والدول التي حاكت هذه التجربة إلى تطبيق سياسة إحلال واردات مرنة قدمت الحماية الكافية لبزوغ صناعة جينية. لكن هذه الدول قد سعت مبكراً إلى إقحام هذه الصناعة لخوض غمار تجربة التصدير والتحول إلى دول صناعية حديثة. اتجهت عدة دول من أهمها دول جنوب شرق آسيا واليابان والصين مؤخراً إلى اعتماد سياسة تنموية تهدف إلى التوجه الخارجي وتدعيم الصادرات من السلع المحولة. من الملاحظ أن هذه

نشاط البحوث والتطوير، وأخيراً الدخول في مجال الاختراع وتطوير المنتجات كأساس لدعم التنافسية في الأسواق العالمية.

سادساً: السياسات الصناعية والنظام التجاري العالمي

مر النظام التجاري العالمي بمرحلتين أساسيتين من ناحية التنظيم، وهما: مرحلة الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة (الجات) ومنظمة التجارة العالمية. بالرغم من أن النظامين يهدفان إلى تأسيس نظام تجاري حر تقل فيه القيود وتسود فيه المنافسة الحرة، إلا أن نظام التجارة في ظل الجات كان نظاماً متسامحاً إلى درجة كبيرة في مجال معاقبة الدول التي تخترق نظام المنافسة التي يدعو إليها. وقد تغير هذا الموقف جذرياً في حال منظمة التجارة العالمية، حيث أصبحت شروط الانضمام أكثر قساوة بالنسبة للدول التي لم تنضم بعد، وأصبحت مراقبة الخروقات ونظام فض النزاعات أكثر صرامة.

وبالرغم من أن الدول التي تحولت من عضوية الجات إلى عضوية منظمة التجارة العالمية لم تعدل من نظامها التجاري واستفادت من الإجراءات الانتقالية لتأسيس المنظمة فقد أفضى ذلك إلى تواجد دول أعضاء تطبق إجراءات مخالفة لمبادئ التجارة الحرة، مثل سياسة الاتحاد الأوروبي الزراعي القائمة على دعم الزراعة. كما أن أغلب تعهدات الدول في مجال التعرفة الجمركية تمت في مستويات عالية، وبالإضافة إلى تلك المفاوضات في العديد من القطاعات. وبالرغم من هذه التحديات التي تواجهها منظمة التجارة العالمية، فإن الجمع بين عضوية الدولة وتنفيذ سياسات صناعية ديناميكية أصبح أمراً شبه مستحيل.

تشير بعض الأدبيات إلى أن سر نجاح النمرور الآسيوية يكمن أساساً في إرساء صناعة تركزت في ظل حماية مقصودة تم تخفيفها تدريجياً مع توجيه الصناعات نحو التصدير عبر تطبيق حوافز عديدة مثل إعطاء الدعم مقابل تحقيق أهداف التصدير. كما كانت السياسات الصناعية أكثر شمولية وارتكزت على سياسات قطاعية مثل اختيار الناجحين واستهداف بعض القطاعات الرائدة لتطويرها وإحكامها في الأسواق العالمية. كما تم الاهتمام بكل ما يشكل العوامل الأساسية الأخرى التي تحقق نجاح الصناعة، مثل الاستثمار في البنية التحتية وتنمية رأس المال البشري والتنمية المالية. كما لعبت سياسات توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو قطاعات معينة دوراً حاسماً في تطوير الصناعات وتوفير شروط النجاح. وقد لعبت سياسات التقانة ودعم الطاقة الابتدائية دوراً حاسماً في هذه السياسات الصناعية. ففي المراحل الأولى من التنمية الصناعية تم تطوير الصناعات ذات الإحلال البسيط، مثل الصناعات الخفيفة وصناعات التجميع والصناعات المتلائمة مع سهولة التقانة وانخفاض الأجور مما يقلل التكلفة ويرفع درجة التنافسية في الأسواق العالمية. ومع تعمق التشابك الصناعي وارتفاع الدخل والأجور، فإن الدول تمر إلى إحلال صناعات أكثر تعقيداً في مجال التقانة، وساعد على هذا المرور تطبيق سياسات تطوير التقانة ونقلها امتدت من خلال استيراد المعدات والآلات إلى اعتماد التقليد من خلال سياسات الهندسة العكسية إلى تطبيق سياسات تشجيع التعليم في الميادين العلمية والهندسية، وكذلك تشجيع

تقوم منظمة التجارة العالمية على مبدأ الدولة الأكثر رعاية والمعاملة الوطنية. يقضي المبدأ الأول بأن تتمتع أي دولة عضو بالمزايا التي تحصل عليها الدول الأعضاء. ويلاحظ أن التكتلات الجهوية القائمة هي استثناء لمبدأ الدولة الأكثر رعاية. أما مبدأ المعاملة الوطنية، فيقضي بعدم التمييز بين المؤسسات الوطنية وغير الوطنية.

تقوم منظمة التجارة العالمية على مبدأ الدولة الأكثر رعاية ومبدأ المعاملة الوطنية. يقضي المبدأ الأول بأن تتمتع أي دولة عضو بالمزايا التي تحصل عليها الدول الأعضاء. ويلاحظ أن التكتلات الجهوية القائمة هي استثناء لمبدأ الدولة الأكثر رعاية. أما مبدأ المعاملة الوطنية فيقضي بعدم التمييز ما بين المؤسسات الوطنية وغير الوطنية.

هذان المبدآن يجعلان من التمييز لصالح المؤسسات المحلية العمومية والخاصة أمراً صعباً. كما أن مبادئ منظمة التجارة القائمة على تكريس حرية التجارة والمنافسة بحيث أن إزالة كل العوائق والقيود المعيقة لهذه الحرية تعتبر جزءاً أساسياً من صلاحيات المنظمة وتقوم الدول الراغبة في الانضمام بالتفاوض مع الدول الأعضاء لتقديم تعهدات وإجراء إصلاحات تجارية تفضي إلى نظام تجاري ليبرالي، تسوده القليل من القيود ويمتاز بالحيادية. وتحكم المنظمة العديد من الاتفاقيات القطاعية، وكذلك إتفاقيات حول احترام الملكية الفكرية، ومُحاربة الإغراق وقضايا الاستثمار المتعلقة بالتجارة والمشتريات

الحكومية. وبالرغم من أن المفاوضات بين الدول الأعضاء حول المزيد من حرية التجارة متلكئة في العديد من الميادين، إلا أن الدول النامية قد حصلت على بعض الاستثناءات في إطار أجندة الدوحة للتنمية.

سابعاً: القواعد التجارية المتعددة الأطراف وأدوات السياسات الصناعية

إلى أي حد تعتبر إجراءات منظمة التجارة العالمية مقيدة لتنفيذ برامج السياسات الصناعية؟ الجواب على هذا السؤال يتطلب استعراضاً لأهم القواعد ذات الصلة بالسياسات الصناعية وأدواتها.

التعرفة، إجراءات محاربة الإغراق والقيود التحوطية

قامت العديد من الدول بتخفيض معدلات تعرفتها، كما قامت العديد من الدول بربط معدلات تعرفتها عند مستويات مرتفعة مما يسمح لها برفع المعدلات الفعلية. وبالرغم من انخفاض المعدلات، فإن هناك معدلات لازالت مرتفعة على بعض السلع، كما أن تشتت معدلات التعرفة لا زال مرتفعاً. كما أن محاربة الإغراق والقضايا التحوطية يمكن استخدامها لحماية بعض القطاعات.

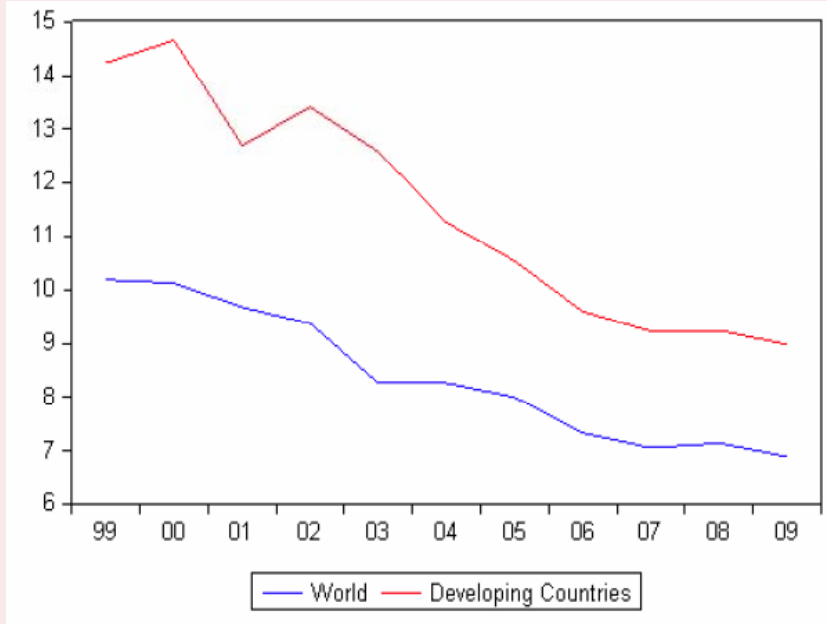
ترويج الصادرات ودعم التصدير

إن اتفاقية الدعم والإجراءات المعاكسة تحرم دعم الصادرات لدول دخلها أعلى من 1000 دولار وتضع قواعد لاستخدام إجراءات معاكسة لدرء الضرر المسبب للصناعات المحلية الذي تسببه الصادرات المدعومة. هذه الاتفاقية

اتفاقية الدعم لها انعكاسات على السياسات الصناعية، وخاصة على دعم الصادرات. أما القيود على دعم الإنتاج فإن تشريعات منظمة التجارة العالمية ضعيفة. إن الثغرات الموجودة في اتفاقية الدعم الواردة لصالح الدول النامية تستفيد منها الدول المتقدمة أيضاً، وبالتالي فإنها لا تمثل ميزة تنافسية.

تشمل المساهمات المالية التي تقدمها الحكومة (أو بإيعاز منها) لمؤسسة، صناعة، أو جهة. كما أن الدعم الموجه لتشجيع الصادرات ممنوع، وكذلك الدعم الذي يحفز على استخدام المدخلات المحلية على حساب المستوردات. لكن محاربة الدعم ترتبط بوجوده فعلياً وتؤثر سلباً على المتعاملين التجاريين. إن

شكل رقم (3): متوسط معدل التعرف في الدول النامية 1999-2009



وبمدة إخراجها من حيز التطبيق، لكن الدول النامية تعارض هذه الإجراءات لأنها تقضي على أجزاء هامة من تطبيق السياسة الصناعية.

اتفاقيات الحماية الفكرية المتعلقة بالتجارة

يتطلب تطبيق هذه الاتفاقية تعديلات قوية في التشريعات المحلية وتقوية دور المؤسسات. حيث أن تقوية حقوق الحماية

اتفاقية قضايا الاستثمار المرتبطة بالتجارة

العديد من الإجراءات المرتبطة بالأداء في قطاع الاستثمار المرتبط بالتجارة قد تم إلغاؤها باستثناء الدول قليلة التنمية. كما أن الإجراءات التي يجب إلغاؤها كلياً هي متطلبات المحتوى الوطني وموازنة التجارة، وهما أهم أدوات السياسة الصناعية، وعلى الدول النامية الأعضاء إبلاغ منظمة التجارة بالإجراءات

يسمح الفصل B من المادة XVIII للدول النامية باستخدام الإجراءات التجارية لحماية ميزان المدفوعات. ولكن الدول لم تستخدم هذا الفصل قبل جولة الأورجواي لحماية الصناعات الناشئة، وذلك لأن هذه التدابير تتطلب دفع تعويضات وكذلك لأن الدول النامية كانت لها تعهدات قليلة. بالمقابل، فقد استخدمت أغلب الدول الفصل B الذي لا يتطلب دفع التعويضات وكذلك يسمح بتطبيق الإجراءات التفضيلية في إطار السياسات الصناعية.

أما منظمة التجارة العالمية، فقد فرضت سلوكاً أكثر صرامة في مجال ميزان المدفوعات، الذي يقلل من هامش الدول النامية، وذلك من خلال تضييق المجال ومدة استخدام الفصل B. ومع توسع مجال تعهدات التعرفة، فإن الدول النامية تكون مضطرة لاستخدام المادة مع الإجراءات التحوطية وبرامج الدعم المحلية لحماية الصناعات الناشئة.

المعاملة التفضيلية للدول النامية

يمكن تطبيق هذه المعاملة من قبل الدول النامية في مجال السياسات الصناعية في ظل كل الاتفاقيات المذكورة. بالإضافة إلى تأجيل تطبيق الاتفاقيات، فإن بعض الاتفاقيات مثل مُحاربة الإغراق، والإجراءات التحوطية (SCM)، تحتوي على بعض الاستثناءات كما أنها أقل صرامة بالنسبة للدول النامية. ولكن ترى أغلب الدول النامية أن هذه الإجراءات والاستثناءات غير كافية ولا تسمح بأن تكون لها سياسة صناعية فاعلة.

الفكرية له تبعات على السياسات الصناعية. وهو ما يعني بالنسبة للشركات المحلية أن الاتفاقية تحثها على تطوير طاقاتها الإبداعية والمنافسة الديناميكية، حيث الهندسة المعاكسة والتقليد يصبح أقل إمكانية. أما بالنسبة للشركات الأجنبية، فهذا يعني تحسين شروط تواجدها التجاري فيصبح أكثر جاذبية، مما يسهل نفاذها للأسواق. وانطلاقاً من أن الدول النامية لا تملك ميزة نسبية في مجال الاختراع، فإن جذب الشركات المتعددة الجنسية للحصول على التكنولوجيا وتوطينها يصبح أمراً مهماً للغاية، وبالتالي فإن اتفاقية الحماية الفكرية تتطلب تحسين أداء سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر.

اتفاقية تجارة الخدمات الجاتس

تسمح الاتفاقية للدول الأعضاء أن تضع تعهدات (قيوداً) على الطرق الأربعة لتقديم الخدمات (عبر الحدود، الاستهلاك في الخارج، التواجد التجاري، وانتقال الأشخاص الطبيعي) ومن خلال إدخال التواجد التجاري فإن قواعد الاستثمار الأجنبي المباشر أصبحت جزءاً أساسياً في اتفاقيات الأطراف المتعددة، وبالتالي فإن الدول الأعضاء يمكنها استخدام تحرير الاستثمار (التعهدات) كأداة لترويج السياسات الصناعية مثلما حصل في قطاع السياحة.

حماية الصناعة الجنينية

إن اتفاقية الجاتس، وخاصة المادة XVIII (الفصلان A و C) تسمح للأعضاء في الطور الأولي من التنمية لاستخدام التعرفة الجمركية لحماية الصناعات الناشئة. كما

ثامناً: هل انتهت السياسة الصناعية في ظل العولمة؟

هناك العديد من الخصائص المشتركة للاتفاقيات التي تحد من قدرة الحكومات على تطبيق السياسات الصناعية. فالاتفاقيات تعتمد على التجارة وليس على ميزان المدفوعات للتأثير على السياسات، وبما أن عدم التمييز هو حجر الزاوية الأساسي في السياسة التجارية، فإن أي سياسة تؤثر على التجارة تحتاج إلى قاعدة تجيد هذا الأثر.

إن كل قواعد التجارة حيادية في ما يخص الملكية باستثناء تجارة الخدمات واتفاقية الاستثمار، حيث يوجد معيار معاملة محلية، أما باقي الإجراءات فلا تميز بين الشركات المحلية والأجنبية. ما يهم بالنسبة للاتفاقيات هو مقدار "الأثر على التجارة لأدوات السياسات"، وبالتالي فإن الدول التي تحاول تطبيق سياسات على الشركات الأجنبية فإن عليها إيجاد ترتيبات في الاتفاقيات تسمح لها بتطبيق هذه السياسات على الشركات الأجنبية إذا لم تؤثر على التجارة.

إن سياسات ترويج الصناعات عبر الاستثمار والصادرات مسموحة فقط بالنسبة للسياسات الإجمالية وليس للسياسات الخاصة، وعليه فإنها لا تسمح للدول بتطبيق إجراءات خاصة بقطاعات معينة عبر سياسات وأدوات معينة. كما أن منح التفضيل المتضمن في اتفاقيات منظمة التجارة هو في الأساس محدود في الاتفاقيات الانتقالية.

إن التحولات في الفكر التنموي والتقانة والقواعد التجارية تفرض على السياسات الصناعية في الدول النامية في

القرن الحادي والعشرين أن تكون متطابقة مع قواعد منظمة التجارة العالمية. وعليه فإنه يجب أن تكون بالأساس شاملة التوجه ولا تكون موجهة لقطاعات محددة. كما أن الاعتراف بأهمية السياسات المكملة في دعم التنافسية أدى إلى انتقال التأكيد على تحسين فعالية البنية التحتية، وتحسين رأس المال البشري وتطوير بيئة ناقله للاستثمار والاختراع. كما أن بناء صناعة تحويلية وقطاعات محولة للموارد الطبيعية تحتاج إلى قطاعات خدمية داعمة، فإن سياسات التنظيم والانفتاح يجب أن تمتد إلى قطاعات الخدمات (الاتصالات، والقطاع المالي).

ونظراً لأن قواعد التجارة تتطور مع الانتقال نحو استخدام السياسات العامة لدعم السياسات الصناعية فإن استخدام الدعم على الصادرات لم يعد مقبولاً، وبالتالي فإن الاهتمام يجب أن ينصب على تقليل حجم القيود الجبائية والتنظيمية لقطاع الصادرات وبرامج تسهيل التجارة وتطبيق السياسات العامة غير القطاعية لتحسين الوضع التنافسي للدولة. إن قوانين منظمة التجارة ليست موجهة للقضاء على السياسات العامة بل لنقلها نحو جهة العرض، حيث أن سياسات رأس المال البشري، والبنية التحتية والتقانة ذات أهمية قصوى لتدعيم التنافسية. وهذه السياسات تحتاج إلى سياسات تكملية مثل سياسات سعر صرف مستقرة لا تضر ولا تفضل الصادرات، وكذلك لسياسات تنمي التنافس ما بين المنتجين في السوق الداخلية بما في ذلك الشركات الأجنبية. وهذه كلها سياسات عامة لا تميز بين الصناعات أو القطاعات أو الجهات.

قادرة على تنفيذ السياسة الصناعية التقليدية إلا في ظل ما تنجح به من تعهدات لا يمكن تجاوزها، خاصة في مجال التعرف وتجارة الخدمات. فالأدوات التقليدية التي استخدمتها دول جنوب شرق آسيا مثل دعم الصادرات وانتقاء الفائزين والهندسة العكسية والتقليد المباشر والإغراق كلها سياسات محرمة ويمكن للدول المنافسة من خلال آلية فض النزاعات بالمنظمة أن تحارب هذه السياسات.

إذا ما أخذ بالتعريف الضيق للسياسة الصناعية على أنه مركز حول حماية الصناعة الجنينية وتقديم الدعم المباشر لها فإن مبادئ منظمة التجارة تتعارض مع هذه الإجراءات، وتصبح الدول الأعضاء غير قادرة على تنفيذ السياسة الصناعية التقليدية. وإذا ما اعتمد تعريف للسياسة الصناعية أوسع ليشمل كل السياسات المساندة والداعمة للتنمية الصناعية وتوجيهها نحو التصدير، فإن المجال في تطبيقها يصبح غير معارض لمبادئ منظمة التجارة العالمية.

وإذا ما اعتمد تعريف للسياسة الصناعية أوسع ليشمل كل السياسات المساندة والداعمة للتنمية الصناعية وتوجيهها نحو التصدير، فإن المجال في تطبيقها يصبح غير معارض لمبادئ منظمة التجارة العالمية. إن المسألة الأساسية والجوهرية في السياسة الصناعية تتمثل في كيفية تطوير صناعات ناشئة قادرة على المنافسة في أسواق داخلية منفتحة على المنافسة الأجنبية. إن تقلص حيز استخدام التعرف الجمركية ومراقبة

ونظراً لأن قواعد التجارة تتطور مع الانتقال نحو استخدام السياسات العامة لدعم السياسات الصناعية، فإن استخدام الدعم للصادرات لم يعد مقبولاً. وبالتالي فإن الاهتمام قد اتجه نحو تقليل حجم القيود الجبائية والتنظيمية لقطاع الصادرات وبرامج تسهيل التجارة وتطبيق السياسات العامة غير القطاعية لتحسين الوضع

يرى المدافعون عن حرية التجارة أن الخوف من السلوك اللاتنافسي للشركات الأجنبية لا يستدعي وضع القيود ومتطلبات الأداء عليها، بل على العكس من ذلك، فإنه يجب تطبيق سياسات منافسة عادلة. بما أن تطوير سياسات المنافسة يتطلب بناء مؤسسات وقدرة فاعلة، فإن على الدول التركيز في بداية الأمر على: تحرير التجارة، وفتح الأسواق، وجذب الاستثمارات الأجنبية وأسواق عوامل الإنتاج، والتأكد من أن القوانين مطابقة لمتطلبات منظمة التجارة العالمية. كما أنه لا زال للدول النامية مجالاً أرحباً في استخدام التعرف في ظل المعدلات المتعهد بها، وكذلك الإعانات من أجل التنمية المحلية، والبحث والتطوير، والبنية التحتية، وسياسات تنمية الصادرات مثل سياسات الأقرض والتأمين المدعومة الضرائب والرسوم ومجالات معالجة للصادرات.

إذا ما أخذ بالتعريف الضيق للسياسة الصناعية على أنه مركز حول حماية الصناعة الجنينية وتقديم الدعم المباشر لها فإن مبادئ منظمة التجارة تتعارض مع مبدأ الحماية والدعم والتقليد، وتصبح الدول الأعضاء غير

التي لا تحتوي على دعم مباشر، فإن مسألة "إنحباس التنمية" لا تزال قائمة لأنه لا يمكن تخطي قيد الموارد وتخصيصه للقطاعات بحيث يمكن تسريع وتأثر النمو الاقتصادي. فالقطاع الخاص عموماً يتجه نحو القطاعات التي تضمن له عائداً أكبر في ظل كرهه للمخاطرة. في ظل هذه المعطيات، فإن القطاع الخاص سيتجه للاستثمار في قطاع التجارة والخدمات، وتحتاج الدول إلى سياسات قوية للتأثير على عوائق التنمية التي قد تكون في الأساس مُتعارضة مع مبادئ منظمة التجارة العالمية.

تاسعاً: السياسات الصناعية والتقانة

تلعب التقانة دوراً حاسماً في تعزيز القدرة التنافسية للشركات في الأسواق الدولية. فالمنتجات الحديثة تتفوق بسهولة على المنتجات ذات التقانة المتقدمة. وبالرغم من أن العديد من المنتجات لها تقانة مستقرة بالإضافة إلى أن التقانة متضمنة في المعدات المستوردة، فإن الدول النامية التي تفتقر إلى قدرات محلية خاصة في المهارات وتدني رأس المال البشري، تجد صعوبة في السيطرة على التقانة وفي عملية استيعابها، ففي المراحل الأولى من التنمية، عادة ما تركز الدول على استيراد التقانة ونقلها مباشرة عبر استيراد السلع الرأسمالية. ويتم هذا عادة بالتوازي مع تطوير رأس المال البشري عبر الاستثمار في التعليم، وكذلك مع محاولة تطوير نظام وطني للاختراع والتطوير عبر تشجيع وظائف البحث العلمي في الجامعات والمراكز البحثية التابعة للشركات والمؤسسات. وقد استطاعت عدة دول مثل اليابان اختصار الطريق الطويل نحو الوصول إلى العالمية للتقانة والتحول إلى الاختراع عن

الواردات لحماية الصناعة المحلية يعقد عملية التنمية الصناعية ويبقي سعر الصرف الأداة الأساسية في يد صناع القرار في تغيير الهوة ما بين الأسعار المحلية والأجنبية. فبالرغم من قوة سعر الصرف في التأثير على معدلات الحماية الفعلية، فإن إدارته تخرج من نطاق صلاحيات منظمة التجارة العالمية. ويتطلب رفع الحماية الفعلية تحديد سعر الصرف عند مستوى متدن أقل من قيمته التوازنية، مما يرفع من قيمة الواردات ويشجع على التصدير برفع ارتفاع قيمة الصادرات بالعملة المحلية.

إن السياسات المساندة والمساعدة للتنمية الصناعية التي يعتبرها التيار النيوليبرالي كافية لتحقيق التنمية في ظل اقتصاد السوق، هي في أغلبها لا تتعارض مع مبادئ منظمة التجارة العالمية. فالسياسات الاقتصادية الكلية الهادفة إلى تحقيق التوازنات الكلية تهدف في نهاية المطاف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وبالتالي إلى تقليل التضخم الناجم عن الاختلالات الكلية، وكذلك تقليل معدلات الالايقين المرتبطة بعدم استقرار السياسات.

كما أن سياسات تطوير البنية التحتية وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وسياسات تنمية رأس المال البشري يمكن تنفيذها بفعالية حسب صيغ معينة لا تحتوي على الإخلال بمبادئ منظمة التجارة العالمية خاصة مبدأ المعاملة الوطنية.

وبالرغم من تنفيذ سياسات الدعم والمساندة غير الانتقائية والمتسقة مع مبادئ اقتصاد السوق وحرية التجارة الخارجية

طريق البدء بالتقليد وصناعة سلع مقلدة من خلال تطبيق طرق الهندسة العكسية، والتعلم بالممارسة، بالإضافة إلى التركيز على الوظائف الأساسية في الهندسة والتصميم، لإنتاج سلع موجهة نحو التصدير. ونظراً إلى أن منظمة التجارة العالمية تقف عائقاً في استخدام السياسات الصناعية التقليدية على الطرق الشرق آسيوية، فإنه من الصعب أن تكون للدول النامية فرصة لتسريع معدلات نموها مثلما كان متاحاً للنمو الآسيوية.

عاشراً: ملاحظات ختامية

عرف العالم عبر التاريخ عدة موجات متعددة من العولمة دفعتها إلى الاكتشافات العلمية والتقنية والسياسات التجارية الليبرالية. يعتقد أن الموجة الثالثة قد انطلقت في منتصف ثمانيات القرن الماضي جراء ثورة الحاسوب وتقانة المعلومات، التي سهلت القيام بالأعمال، وخفضت تكاليفه، ورفعت وتأثر التفاعل والتشابك، إلى درجة أن العالم كله أصبح يسمى بالقرية الكونية. كذلك فقد شكلت السياسات الاقتصادية التي انتهجتها المؤسسات المالية، الدولية عاملاً حاسماً في توسيع رقعة العولمة التجارية والمالية من خلال فرض تحرير التجارة والأسواق ضمن ما يعرف ببرامج التثبيت والتعديل الهيكلي، وأخيراً ضمن موجة الانضمام لمنظمة التجارة العالمية. ونتيجة لهذه التحولات العميقة، بدأت الدول النامية تواجه تحديات اقتصادية قوية، قد تكون عاملاً مثبطاً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

بالإضافة إلى تراجع وتأثر التنمية جراء فشل نموذج التنمية المبني على إحلال

الواردات، الذي سبب أزمة المديونية، فإن الإصلاحات الليبرالية زادت الضغط على تنمية الدول الفقيرة، التي لا تستطيع التأقلم مع النموذج الليبرالي، خاصة في ظل قيد الموارد وتراجع إمكانية تدخل الدولة بشكل سافر، واقتصار دورها على تفعيل السياسات العامة، فإنه من الطبيعي أن تتراجع معدلات النمو في ظل هذه الترتيبات الاقتصادية، خاصة في ظل محدودية تطبيق سياسات صناعية قادرة على تسريع معدلات النمو الاقتصادي. كما أن الانفتاح الشديد جلب معه قدراً كبيراً من التذبذب الاقتصادي في المتغيرات الاقتصادية الكلية، الذي يتطلب إدارة اقتصادية أكثر كفاءة. كما أن الانفتاح سبب أزمات عالمية أصبحت تهدد استقرار النظام الاقتصادي العالمي. فالمنظومة العالمية الجديدة أصبحت تواجه ضغط تراجع النمو حتى في الدول الصناعية وكذلك ارتفاع سوء التوزيع الدخل وارتفاع الفقر في الدول النامية.

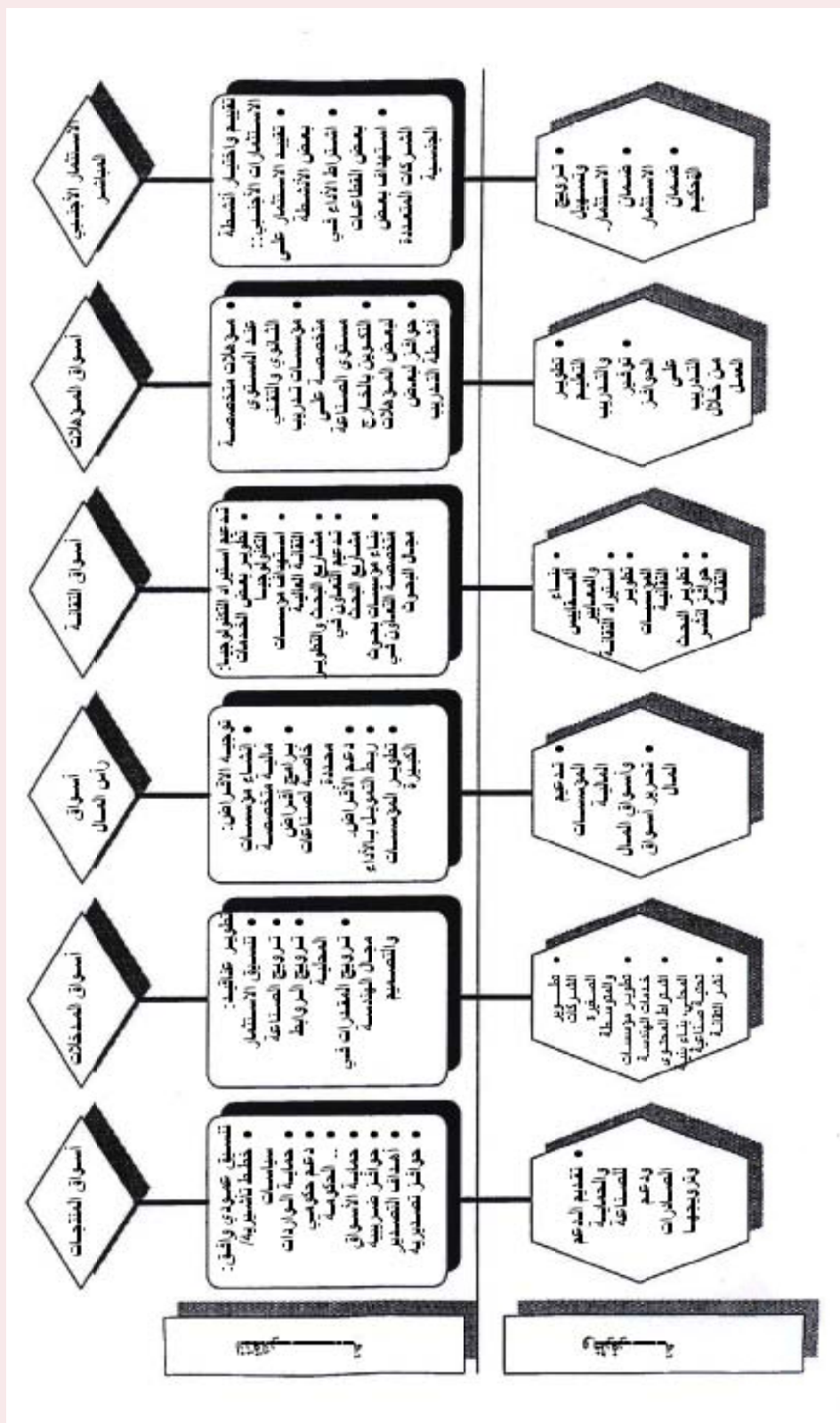
فنظراً لمساهمة العولمة في هذا التوجه من خلال تهميش العديد من الدول الغير قادرة على قنص الفرص التي جلبتها حرية التجارة نتيجة عدة عوامل موضوعية، فإن الحل يكمن في تفعيل الدول لسياسات تنموية قادرة على مواجهة التحدي الاقتصادي، وذلك من خلال وضع حزم لسياسات هيكلية موجهة نحو النمو والإنتاجية، بالإضافة إلى سياسات اجتماعية قادرة على تحدي الفقر والبطالة. كما أن على الدول النامية تفعيل دورها الجماعي في التفاوض مع مؤسسات العولمة والدول الغنية، للحصول على صفقات تجارية أكثر إنصافاً لتجعل من التجارة والاستثمار دافعاً للتنمية لا مثبطة له.

السياسة التجارية

جدول رقم (1) : سياسات وأجراءات تنمية الصادرات في دول جنوب شرق آسيا

نوع السياسات	الهند	ماليزيا	بنغلاديش	فلبين	تايلاند	كوريا	سنغافورة	اندونيسيا	هونغ كونغ	ايبابان
1- سياسات الإنتاج	نعم	نعم	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	نعم	نعم
السياسات التصاتمة العامة	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	نعم
استهداف الصناعات	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	نعم	نعم	لا	نعم
استراتيجية محلية	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	لا	نعم	نعم	لا	نعم
صناعات تصديرية	-	-	نعم	نعم	نعم	لا	نعم	نعم	-	نعم
اجراءات تصديرية										
جمالية واردات				نعم	نعم	لا	لا	نعم	لا	لا
التحكم في الاسعار		نعم	-	لا	-	لا	لا	نعم	لا	-
تشريعات الاستثمار	نعم	نعم	نعم	نعم	-	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
تسهيلات ودعم اقتنان				-						
تدريب العاملين	-	نعم	نعم	نعم						
حوافز استثمارية										
تتازلات ضريبية	نعم	نعم	-	-				نعم	-	-
عقود ضريبية										
تخفيض معدلات الضريبة	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	-	-
تسريع معدلات الاهلاك	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	-	-
دعم الإنتاج	-	نعم	لا	لا	لا	نعم	نعم	-	-	-
دعم المدخلات	نعم	نعم	نعم	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	-	-
مساعدات في مجال البحوث والتطوير	نعم	نعم	نعم	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
ترتيبات في مجال التسويق والاسعار										
مساعات جوهرية	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	-	-
مساعات تعديل										
2- اجراءات تؤثر على الصادرات										
تشجيع الصادرات	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
استرجاع الضرائب والاعفاء من المدخلات	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	لا
تحويل الصادرات	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
ضمان الصادرات	نعم	نعم	لا	نعم	نعم	لا	نعم	نعم	نعم	نعم
تطوير ادارة النوعية في مجال الصادرات				نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	لا
مناطق معاينة الصادرات	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	لا
مخططات اداء الصادرات	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	لا
دعم الصادرات	لا	لا	لا	لا	نعم	لا	لا	نعم	لا	نعم
تجمعات الصادرات										
مؤسسات تنوع الصادرات	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
اجراءات اخرى تؤثر على الصادرات										
معلومات التسجيل	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	لا	لا	لا	لا	لا
ترخيص الصادرات	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
تخريج الصادرات	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
ضرائب على الصادرات	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	لا	لا	لا	لا
اسعار دنيا الصادرات	نعم	نعم	نعم	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا
حصص على الصادرات										
حصص ذاتية	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	نعم	نعم	لا	نعم

شكل رقم (2) : السياسات الصناعية على الطريقة الشرق آسيوية



المراجع العربية

- أثر السياسات الصناعية على القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا - الاسكوا نيويورك 2007.
- استعراض الاستراتيجيات والسياسات الصناعية : الأعداد للقرن الحادي والعشرين، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا نيويورك - الأمم المتحدة 2002.
- بلقاسم العباس 2011 ، برنامج السياسات الصناعية والعولمة - دولة الكويت 2011 / 4 / 3 - 2011 / 4 / 7 ، المعهد العربي للتخطيط الكويت .
- حسن الشريف 2002، نحو اعادة هيكلية القطاع الصناعي العربي ، استعراض الاستراتيجيات والسياسات الصناعية : الأعداد للقرن الحادي والعشرين، المعهد العربي للتخطيط الكويت.
- غفار عباس كاظم 1986، السياسات الصناعية في الوطن العربي : دراسة داخلية، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية عمان.
- فتحي الحسيني فتحي عبدالباقي الشيخ 1988، سياسات التصنيع وموقع البعد الاقليمي منها : بحث التوطن الصناعي في مصر حتي عام 2000، معهد التخطيط القومي القاهرة.
- فرنسوا ريفيه 1980، الصناعة والسياسات الصناعية في مصر، مركز الدراسات والابحاث عن الشرق الاوسط المعاصر بيروت .
- فرهنك جلال 1991، التنمية الصناعية العربية وسياسات الدول الصناعية حتى العام 2000، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت .
- كارلتون ج. هـ هيز 1962، الثورة الصناعية ونتائجها السياسية والاجتماعية، منشورات مكتبة المثني بغداد.

المراجع الإنجليزية

Bernard Bobe (1983), Public assistance to industries and trade policy in France, World Bank Washington, D.C.

Bijit Bora Peter J. Lloyd Mari Pangestu (2000), Industrial policy and the WTO, United Nations New York ; Geneva

C Kirkpatrick (1992), Policy and strategy on industrial development in Jordan, United Nation Industrial Development Organization Vienna

Conceptual and policy framework for appropriate industrial technology, United Nations New York 1978

Danny M. Leipziger Peter A. Petri (1993), Korean industrial policy: Legacies of the past and directions for the future, World Bank Washington, D.C.

David B. Audretsch (1998), Industrial policy and competitive advantage, E. Elgar Cheltenham, Glos.

Farrokh Najmabadi Sanjaya Lall (1995), Developing industrial technology lessons for policy and practice, World Bank Washington, D.C.

Gerald K. Helleiner (1992), Trade policy, industrialization, and development: new perspectives, Clarendon Press Oxford .

Governments and industrialization : the role of policy interventions : Panel V : industrial policy reforms : the changing role of government and privy, United Nations Industrial Development Organization Vienna 1995.

Haque, Irfan ul (2007), Rethinking industrial policy, Industrial policy. United Nations Conference on Trade and Development Geneva.

Hiromi Masuda (1981), Japans industrial development policy and the construction of the Nobiru port the case study of a failure, The United Nations University Tokyo.

Howard Stein (1995), Asian industrialization and Africa : Studies in policy alternatives to structural adjustment, St. Martins Press New York .

Industrial policy and development in Korea, World Bank Washington, D.C. 1977

Industrlralization and industrial policy in the ECWA region, United Nations New York 1981

Ira Lieberman (1990), Industrial restructuring policy and practice, The World Bank Washington, D.C.

Joseph Grunwald (1971), Some reflections on Latin American Industrialization policy, The Brookings Institution Washington D.C.

Michael J. Baker (1979), Industrial innovation: technology, policy, diffu- sion, Macmillan Press London .

Motoshige Itoh (1991), Economic analysis of industrial policy, Industry and state-Japan, Academic Press San Diego.

Robert Mabro (1976), The industrialization of Egypt 1939-1973: policy and performance, Egypt--Industries. Egypt--Economic policy., Clarendon press Oxford .

Rodrik, Dani (2004), Industrial policy for the twenty-first century, Industrial policy. Centre for Economic Policy Research London.

Shafaeddin, Mehdi (2006), Is industrial policy relevant in the 21st century?, Industrial policy, Arab Planning Institute Kuwait.

Stephen R. Lewis (1970), Economic policy and Industrial Growth in Pakistan, George Allen and Unwin Ltd. London .

Uday Sekhar (1983), Industrial location policy the Indian experience, World Bank Washington, D.C.

قائمة إصدارات ((جسر التنمية))

العنوان	المؤلف	رقم العدد
مفهوم التنمية	د. محمد عدنان وديع	الاول
مؤشرات التنمية	د. محمد عدنان وديع	الثاني
السياسات الصناعية	د. أحمد الكواز	الثالث
الفقر: مؤشرات القياس والسياسات	د. علي عبدالقادر علي	الرابع
الموارد الطبيعية واقتصادات نفاذها	أ. صالح العصفور	الخامس
استهداف التضخم والسياسة النقدية	د. ناجي التوني	السادس
طرق المعاينة	أ. حسن الحاج	السابع
مؤشرات الارقام القياسية	د. مصطفى بابكر	الثامن
تنمية المشاريع الصغيرة	أ. حسان خضر	التاسع
جداول المخلاتات المخرجات	د. أحمد الكواز	العاشر
نظام الحسابات القومية	د. أحمد الكواز	الحادي عشر
إدارة المشاريع	أ. جمال حامد	الثاني عشر
الإصلاح الضريبي	د. ناجي التوني	الثالث عشر
أساليب التنبؤ	أ. جمال حامد	الرابع عشر
الادوات المالية	د. رياض دهال	الخامس عشر
مؤشرات سوق العمل	أ. حسن الحاج	السادس عشر
الإصلاح المصرفي	د. ناجي التوني	السابع عشر
خصخصة البنى التحتية	أ. حسان خضر	الثامن عشر
الارقام القياسية	أ. صالح العصفور	التاسع عشر
التحليل الكمي	أ. جمال حامد	العشرون
السياسات الزراعية	أ. صالح العصفور	الواحد والعشرون
اقتصاديات الصحة	د. علي عبدالقادر علي	الثاني والعشرون
سياسات أسعار الصرف	د. بلقاسم العباس	الثالث والعشرون
القدرة التنافسية وقياسها	د. محمد عدنان وديع	الرابع والعشرون
السياسات البيئية	د. مصطفى بابكر	الخامس والعشرون
اقتصاديات البيئة	أ. حسن الحاج	السادس والعشرون
تحليل الاسواق المالية	أ. حسان خضر	السابع والعشرون
سياسات التنظيم والمنافسة	د. مصطفى بابكر	الثامن والعشرون
الازمات المالية	د. ناجي التوني	التاسع والعشرون
إدارة الديون الخارجية	د. بلقاسم العباس	الثلاثون
التصحيح الهيكلي	د. بلقاسم العباس	الواحد والثلاثون
نظم البناء والتشغيل والتحويل B.O.T	د. أمل البشبيشي	الثاني والثلاثون
الاستثمار الاجنبي المباشر: تعاريف	أ. حسان خضر	الثالث والثلاثون
محددات الاستثمار الاجنبي المباشر	د. علي عبدالقادر علي	الرابع والثلاثون
نمذجة التوازن العام	د. مصطفى بابكر	الخامس والثلاثون
النظام الجديد للتجارة العالمية	د. أحمد الكواز	السادس والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: إنشائها وآلية عملها	د. عادل محمد خليل	السابع والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: أهم الإتفاقيات	د. عادل محمد خليل	الثامن والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: آفاق المستقبل	د. عادل محمد خليل	التاسع والثلاثون
النمذجة الاقتصادية الكلية	د. بلقاسم العباس	الاربعون
تقييم المشروعات الصناعية	د. أحمد الكواز	الواحد والإربعون
مؤسسات والتنمية	د. عماد الإمام	الثاني الإربعون
التقييم البيئي للمشاريع	أ. صالح العصفور	الثالث الإربعون
مؤشرات الجدارة الإئتمانية	د. ناجي التوني	الرابع الإربعون

الخامس الأربعون	أ. حسان خضر	الدمج المصرفي
السادس الأربعون	أ. جمال حامد	اتخاذ القرارات
السابع الأربعون	أ. صالح العصفور	الإرتباط والانحدار البسيط
الثامن الأربعون	أ. حسن الحاج	ادوات المصرف الإسلامي
التاسع الأربعون	د. مصطفى بابكر	البيئة والتجارة والتنافسية
الخمسون	د. مصطفى بابكر	الاساليب الحديثة لتنمية الصادرات
الواحد والخمسون	د. بلقاسم العباس	الاقتصاد القياسي
الثاني والخمسون	أ. حسان خضر	التصنيف التجاري
الثالث والخمسون	أ. صالح العصفور	اساليب التفاوض التجاري الدولي
		مصفوفة الحسابات الاجتماعية
الرابع والخمسون	د. أحمد الكواز	وبعض استخداماتها
		منظمة التجارة العالمية: من الدوحة
الخامس والخمسون	د. أحمد طفلاح	إلى هونج كونج
السادس والخمسون	د. علي عبد القادر علي	تحليل الاداء التنموي
السابع والخمسون	أ. حسان خضر	أسواق النفط العالمية
الثامن والخمسون	د. بلقاسم العباس	تحليل البطالة
التاسع والخمسون	د. أحمد الكواز	المحاسبة القومية الخضراء
الستون	د. علي عبد القادر علي	مؤشرات قياس المؤسسات
الواحد والستون	د. مصطفى بابكر	الإنتاجية وقياسها
الثاني والستون	د. علي عبد القادر علي	نوعية المؤسسات والاداء التنموي
الثالث والستون	د. حسن الحاج	عجز الموازنة: المشكلات والحلول
الرابع والستون	د. علي عبد القادر علي	تقييم برامج الإصلاح الاقتصادي
الخامس والستون	د. رياض بن جليلي	حساب فجوة الاهداف الإنمائية للالفية
		مؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الإنفاق
السادس والستون	د. علي عبد القادر علي	الاستهلاكي
السابع والستون	أ. عادل عبدالعظيم	اقتصاديات الاستثمار: النظريات والمحددات
الثامن والستون	د. عدنان وديع	اقتصاديات التعليم
التاسع والستون	د. أحمد الكواز	أخفاق آلية الاسواق وتدخل الدولة
الستون	د. علي عبد القادر علي	مؤشرات قياس الفساد الإداري
الواحد والسبعون	د. أحمد الكواز	السياسات التنموية
الثاني والسبعون	د. رياض بن جليلي	تمكين المرأة: المؤشرات والأبعاد التنموية
الثالث والسبعون	د. أحمد الكواز	التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي
الرابع والسبعون	أ. ربيع نصر	قياس التحوّل الهيكلي
الخامس والسبعون	د. بلقاسم العباس	المؤشرات المركبة
السادس والسبعون	د. علي عبد القادر علي	التطورات الحديثة في الفكر
		الاقتصادي التنموي
السابع والسبعون	د. رياض بن جليلي	برامج الإصلاح المؤسسي
الثامن والسبعون	د. بلقاسم العباس	المساعدات الخارجية من أجل التنمية
التاسع والسبعون	د. علي عبد القادر علي	قياس معدلات العائد على التعليم
الثمانون	د. إبراهيم أونور	خصائص أسواق الاسهم العربية
		التجارة الخارجية والتكامل
الواحد والثمانون	د. أحمد الكواز	الاقتصادي الإقليمي
الثاني والثمانون	د. علي عبد القادر علي	النمو الاقتصادي المحابي للفقراء
الثالث والثمانون	د. رياض بن جليلي	سياسات تطوير القدرة التنافسية
الرابع والثمانون	د. وشاح رزاق	عرض العمل والسياسات الاقتصادية
الخامس والثمانون	د. وليد عبد مولاة	دور القطاع التمويلي في التنمية
السادس والثمانون	د. إبراهيم أونور	تطور أسواق المال والتنمية
السابع والثمانون	د. وليد عبد مولاة	بطالة الشباب



الاستثمارات البيئية العربية
فعالية أسواق الاسهم العربية
المسئولية الاجتماعية للشركات
البنية الجزئية لاسواق الاوراق المالية
مناطق التجارة الحرة
تنافسية المنشآت الصغيرة والمتوسطة:
الخصائص والتحديات
تذبذب اسواق الاوراق المالية
الإمكانيات التكنولوجية والنمو الاقتصادي
مؤشرات النظم التعليمية
نماذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة
حول صياغة إشكالية البطالة في الدول العربية
تمكين المرأة من أجل التنمية
الاطر الرقابية لاسواق الاسهم العربية
نظام الحسابات القومية لعام 2008
تبعات الازمة الاقتصادية على الدول العربية
والنامية
الطبقة الوسطى في الدول العربية
كفاءة البنوك العربية
إدارة المخاطر في الاسواق المالية
السياسات المالية المحابية للفقراء
السياسات الاقتصادية الهيكلية
خبرات التخطيط التنموي في دول مجلس
التعاون الخليجي
تحديات النمو الاقتصادي في الدول الخليجية
سياسات العدالة الاجتماعية
السياسات الصناعية في ظل العولمة
العدد المقبل
ملاحظات حول استقلالية ومركزية
البنوك المركزية

د. بلقاسم العباس
د. إبراهيم أونور
د. حسين الاسرج
د. وليد عبد مولاة
د. احمد الكواز
د. رياض بن جليلي
د. إبراهيم أونور
د. محمد ابو السعود
د. رياض بن جليلي
د. وليد عبد مولاة
د. بلقاسم العباس
د. رياض بن جليلي
د. إبراهيم أونور
د. احمد الكواز
د. بلقاسم العباس
د. علي عبدالقادر علي
د. وليد عبد مولاة
د. إبراهيم أونور
د. وليد عبد مولاة
د. احمد الكواز
د. رياض بن جليلي
د. بلقاسم العباس
د. وليد عبد مولاة
د. بلقاسم العباس
د. وشاح رزاق

الثامن والثمانون
التاسع والثمانون
التسعون
الواحد والتسعون
الثاني والتسعون
الثالث والتسعون
الرابع والتسعون
الخامس والتسعون
السادس والتسعون
السابع والتسعون
الثامن والتسعون
التاسع والتسعون
المائة
المائة وواحد
المائة واثنان
المائة وثلاثة
المائة وأربعة
المائة وخمسة
المائة وستة
المائة وسبعة
المائة وثمانية
المائة وتسعة
المائة وعشرة
المائة والحادي عشر
المائة والثاني عشر

للاطلاع على الأعداد السابقة يمكنكم الرجوع إلى العنوان الإلكتروني التالي:

http://www.arab-api.org/develop_1.htm

Arab Planning Institute - Kuwait

P.O.Box : 5834 Safat 13059 State of Kuwait
Tel : (965) 24843130 - 24844061 - 24848754
Fax : 24842935



E-mail : api@api.org.kw
web site : [http //www.arab-api.org](http://www.arab-api.org)

المعهد العربي للتخطيط بالكويت

ص.ب : 5834 الصفاة 13059 - دولة الكويت
هاتف : 24848754 - 24844061 - 24843130 - (965)
فاكس : 24842935